



إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات

20 - 24 ديسمبر 2026

الدوحة (قطر)



إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات

المرجع: 172422_405 التاريخ: 20 - 24 ديسمبر 2026 المكان: الدوحة (قطر) الرسوم: Euro 5500

مقدمة:

تواجه المؤسسات في بيئة الأعمال الحديثة تحديات قانونية متزايدة، خصوصاً في العقود المعقدة التي تتضمن أطرافاً متعددة ومصالح متباينة. تهدف هذه الدورة المتخصصة في إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات، إلى تمكين المشاركين من التنبؤ بالمخاطر التعاقدية والعمل على الحد منها من خلال منهجيات قانونية فعالة.

تسلط دورة إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات، الضوء على الأسس القانونية لتحليل العقود، وتقييم الأضرار، وآليات توزيع المسؤوليات. كما تركز على كيفية إعداد الهياكل القانونية لحل النزاعات بما يضمن الحفاظ على الحقوق وتجنب التعقيد القانوني. سيتعرف المشاركون على الوسائل البديلة لحل النزاعات مثل الوساطة والتحكيم، وكيفية إعداد الهياكل القانونية الملائمة لذلك.

تقدم دورة إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات، منهجاً عملياً متكاملًا في إدارة المخاطر التعاقدية، شاملاً الجوانب القانونية والتشغيلية. كما تعزز قدرات المشاركين على إعداد اتفاقيات محكمة، وفهم آليات التنفيذ القانوني. وتخطب الدورة مختلف التخصصات القانونية والإدارية التي تتعامل مع إدارة العقود، مما يجعلها تدريباً احترافياً متقدماً في مجال إدارة المخاطر القانونية وحل النزاعات.

الفئات المستهدفة:

تستهدف دورة إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- المدراء القانونيون في الشركات والمؤسسات الكبرى.
- المستشارون القانونيون المتخصصون في العقود.
- مسؤولو إدارة العقود والمشتريات.
- المحامون المتخصصون في التحكيم وتسوية النزاعات.
- مدراء المشاريع الذين يديرون عقوداً متعددة الأطراف.
- موظفو الإدارات القانونية في القطاع الحكومي والخاص.
- مسؤولو المخاطر المؤسسية.
- المهنيون في الهيئات الرقابية والتنظيمية.
- العاملون في إدارات الشؤون الإدارية والمالية.
- المختصون في إعداد العقود الدولية.
- المستشارون في الشركات متعددة الجنسيات.
- الباحثون في مجال الوسائل البديلة لحل النزاعات.
- مسؤولو الامتثال القانوني في المؤسسات.
- القضاة والمحكمون الراغبون في تعميق معارفهم.

أهداف الدورة التدريبية:

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات، سيكون المشاركون قادرين على:

- تحليل المخاطر التعاقدية بشكل احترافي ودقيق.
- التنبؤ بالمشكلات القانونية المحتملة في العقود المعقدة.
- تصميم خطط استباقية للحد من المسؤوليات التعاقدية.
- تحديد الأساليب القانونية للتعامل مع الإخلالات التعاقدية.
- تقييم الأضرار المترتبة على النزاعات التعاقدية بدقة.
- إعداد اتفاقيات قانونية متوازنة تحمي جميع الأطراف.
- توظيف أساليب بديلة لحل النزاعات مثل الوساطة والتحكيم.
- تطوير الهياكل القانونية التي تسرع فض المنازعات.
- تحسين المهارات في صياغة الشروط القانونية الملائمة للتكريم.
- دمج الاعتبارات القانونية ضمن استراتيجيات إدارة المخاطر المؤسسية.
- إدارة الأزمات التعاقدية بكفاءة وباستخدام أدوات قانونية فعالة.
- تعزيز القدرة على تحليل العلاقة السببية في حالات الضرر.
- تحديد المسؤولية التعاقدية بين الأطراف المختلفة بشكل منظم.
- تصميم حلول عملية لتقليل التعويضات والمطالبات المحتملة.
- فهم أدوار الوسيط والمحكم ضمن الهيكل القانوني للنزاع.
- اعتماد مبادئ حسن النية في التفاوض لحل النزاعات.
- توثيق الإجراءات القانونية لحماية الحقوق المؤسسية.
- الربط بين إدارة العقود وإدارة المخاطر القانونية.
- تطبيق المبادئ القانونية الدولية في إعداد هياكل حل النزاعات.
- بناء بيئة تعاقدية قائمة على الوقاية والحلول الفعالة.

الكفاءات المستهدفة:

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج إدارة المخاطر التعاقدية وإعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات:

- كفاءة تحليل المخاطر التعاقدية في البيئات المعقدة.
- مهارة إعداد الهياكل القانونية للنزاعات المؤسسية.
- دقة التقدير القانوني لمسؤولية الأطراف المتعاقدة.
- كفاءة صياغة البنود التعاقدية المحمية قانونياً.
- القدرة على تصميم آليات التحكيم الفعالة.
- احترافية تنفيذ إجراءات الوساطة القانونية.
- كفاءة التعامل مع النزاعات التعاقدية بمرونة.
- المهارة في تقدير الضرر وتحديد نوعيته.
- الإلمام بالتشريعات الوطنية والدولية في العقود.
- خبرة مهنية في تقنيات التفاوض القانوني.
- كفاءة إدارة النزاعات ضمن سياق المخاطر المؤسسية.
- القدرة على تنفيذ التدريب القانوني على إدارة العقود.
- الفهم العميق لعلاقة القانون بإدارة المخاطر المؤسسية.

محتوى الدورة التدريبية:

الوحدة الأولى: إدارة المخاطر المالية للعقود والتعامل معها:

- المبادئ الأساسية في إدارة المخاطر التعاقدية.
- خطوات تقييم وتحليل المخاطر المالية في العقود.
- كيفية تحديد نقاط الضعف القانونية في الاتفاقيات.
- بناء خطة متكاملة لإدارة المخاطر التعاقدية.
- تنفيذ خطة الاستجابة للمخاطر وفقاً لمراحل محددة.
- تحليل السيناريوهات المتوقعة للخطر وأثرها على العقود.
- تقييم كفاءة الإجراءات الوقائية والتدابير القانونية.
- التعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق خطة إدارة المخاطر.
- استمرارية العقد في ظل المخاطر المالية.
- استراتيجيات قانونية لتقليل آثار المخاطر المالية.
- العلاقة بين إعداد الهياكل القانونية وإدارة المخاطر.
- أمثلة تطبيقية من حالات عقود دولية.

الوحدة الثانية: المخاطر القانونية للعقود والمسؤولية:

- فهم الخطأ العقدي كأحد مصادر النزاع القانوني.
- تحديد المسؤوليات الشخصية والتعاقدية.
- الفرق بين الالتزام بتحقيق نتيجة وبذل عناية.
- توضيح الخطأ العمدي وغير العمدي في العقود.
- شروط قيام المسؤولية التعاقدية في الأنظمة المختلفة.
- تقييم الضرر التعاقدى المادي، المحتمل، المتوقع.
- دراسة العلاقة السببية بين الفعل والضرر.
- آليات تقدير الضرر باستخدام أدوات قانونية.
- اتفاقات تقنين المسؤولية العقدية وقيودها.
- أهمية إعداد بنود حماية الطرف المتضرر.
- استخدام الهياكل القانونية للنزاعات لحماية الحقوق.
- دور المحامي في تقييم أوجه المسؤولية القانونية.

الوحدة الثالثة: الحد من الأضرار والتعويض:

- تعريف الضرر القابل للتعويض في القانون المدني.
- استقراء مفاهيم التوقع القانوني للضرر.
- صياغة القواعد التعاقدية وفق المبادئ الأوروبية.
- مبدأ التعويض الكامل كمبدأ جوهري.
- دور الالتزام بالتخفيف في إدارة المخاطر.
- تطبيق مبدأ التخفيف في القوانين الوطنية والدولية.
- علاقة حسن النية بتقليل آثار الأضرار.
- آليات الإثبات لتحمل الطرف التعاقدى المسؤولية.
- تنفيذ التزامات التخفيف على مستوى التعاقد المؤسسي.
- عواقب عدم الالتزام بالتخفيف القانوني.
- التحديات القانونية في إثبات الضرر غير المعقول.
- دراسة حالات تحكيم توضح الالتزام بالتخفيف.

الوحدة الرابعة: وسائل حل النزاعات القانونية:

- التعريف بوسائل حل النزاعات القانونية خارج المحكمة.
- تحليل فعالية المحكمة المصغرة كبديل قضائي.
- عرض نموذج وساطة ميثشغان ودوره العملي.
- تحديد الأدوار المختلفة للوسيط.
- تصنيف الوسائل القانونية البديلة.
- خطوات تنفيذ المفاوضات القانونية الفعالة.
- مراحل الوساطة وتسلسلها العملي.
- التقييم الحيادي المبكر كوسيلة قانونية.
- التحكيم التجاري ودوره في النزاعات التعاقدية.
- العلاقة بين الوسائل البديلة والقضاء التقليدي.
- دمج الهياكل القانونية ضمن اتفاقيات الوساطة.
- معايير نجاح وسائل الحل البديلة للنزاعات.

الوحدة الخامسة: إعداد الهياكل القانونية للتحكيم والوساطة:

■ التحكيم:

- التعريف بالتحكيم وأنواعه في القانون.
- كيفية تحديد القانون الواجب التطبيق.
- دور المحكمة المعاونة في تسهيل إجراءات التحكيم.
- الاتفاق على التحكيم ضمن العقود الرسمية.
- مبدأ سلطان الإرادة وتأثيره القانوني.
- صياغة اتفاقات التحكيم وأنماطها.
- مبدأ استقلال شرط التحكيم عن العقد الأصلي.
- أهلية الأطراف للدخول في اتفاق التحكيم.
- دور الهيئات الدائمة في دعم عملية التحكيم.
- التشريعات الوطنية الحاكمة للتحكيم.
- آليات بدء الإجراءات وتشكيل الهيئة.
- العلاقة بين التحكيم والدستور القانوني للعقد.

■ الوساطة:

- مفهوم الوساطة وأنواعها القانونية.
- مبررات الوساطة في النزاعات التعاقدية.
- المهارات القانونية المطلوبة في إجراءات الوساطة.
- تحديد النزاعات الملائمة للوساطة.
- مراحل الوساطة ودور المحاور القانوني.
- أدوات الاتصال أثناء التفاوض في الوساطة.
- إعداد الهيكل القانوني الداعم للوساطة.
- مدى فاعلية الوساطة مقارنة بوسائل أخرى.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية:

توفر دورة إدارة المخاطر التعاقدية واعداد الهياكل القانونية لحل المنازعات، تدريباً احترافياً متقدماً في إدارة المخاطر التعاقدية والهياكل القانونية للنزاعات. تعزز الدورة الكفاءات القانونية في إعداد العقود المتوازنة وتحليل الأخطاء التعاقدية. تمكن المشاركين من تصميم استراتيجيات لحل النزاعات القانونية باستخدام الوساطة والتحكيم. تنصح الدورة بتطبيق النماذج القانونية المقدمة في بيئة العمل الواقعية. كما توصي باعتماد تقنيات إدارة العقود كجزء من إدارة المخاطر المؤسسية الشاملة.